



وصول المهاجرين إلى جزيرة إيليس بنيويورك في أوائل القرن العشرين.

مفهوم جديد وواقع قديم

العولمة مصطلح جديد، ولكن تدويل الأسواق والأشخاص والأفكار والثقافات ليس أمراً جديداً

هارولد جيمس

تختلف

وجهات النظر بشأن العولمة اختلافاً كبيراً. ورغم أن الجميع يفكرون في العولمة اليوم فهم يتفقون على أن الثورة على العولمة قادمة لا محالة، ويرى الكثيرون أن العولمة عملية أساسية لا يمكن تجنبها أو عكس مسارها.

ولكن هل هذا صحيح؟ بالنظر إلى التاريخ يمكننا فهم ديناميكيات الثورة على العولمة — أي انتقال الأموال والسلع والأشخاص والأفكار والتكنولوجيا والثقافات عبر الحدود.

وكان مصطلح العولمة، بمعناه الحديث، قد استحدث في سبعينات القرن الماضي للتعبير عن تدويل الأسواق، لا سيما الأسواق المالية، عقب الارتفاعات في أسعار النفط خلال هذا العقد، ولكن هذا المصطلح يعكس حقيقة قديمة للغاية. فموجة العولمة الأخيرة التي بدت كموجة متنامية، حتى وقوع الأزمة المالية العالمية على الأقل، هي مجرد واحدة من موجات — وموجات معاكسة — كثيرة مشابهة شهدها التاريخ الإنساني.

وقد تعلمنا من الأزمة المالية أن الاعتماد على تحليل «الاتجاهات الاقتصادية» المستمدة من استقراء مبسط لفترة قصيرة من البيانات هو أمر مضلل — وخطير. فنحن لا نعلم إلى أي درجة قد تكون هذه البيانات غير معتادة أو استثنائية، كما أننا لا ندرك الطبيعة المعقدة للترابط العالمي. لذلك فإن الصدمة الناجمة عن تلك الأزمة غير المتوقعة دفعتنا مؤخرًا إلى الاهتمام بتحليل الأنماط المستمدة من فترات زمنية أطول كثيرًا. فمن شأن تلك الأنماط الأقدم والأطول أجلًا تسليط الضوء على مواطن الضعف التي تساعدنا على اكتشاف كيفية تعديل الإطار المؤسسي بما يجعل العولمة أكثر استقرارًا وأقل خطراً — وأكثر عدالة.

العولمة في الماضي

اعتاد المؤرخون الاقتصاديون في الوقت الحالي الحديث في مؤلفاتهم عن التجارة العالمية الديناميكية التي سادت خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين (راجع دراسة O'Rourke and



التعبير عن الأفكار (حرية التعبير). وعندما تتوقف إمكانية الخروج، تعلق المطالبات بحرية التعبير.

وللبلدان المتلقية ديناميكية معاكسة. فالدخول يولد الولاء والديناميكية الاقتصادية. فالعديد من المشاريع الريادية الأمريكية — كما يؤكد العالم الراحل توماس ماكرو — دليل على قدرة المهاجرين على الابتكار (٢٠١٢).

غير أن صمامات الأمان قد تتسبب في بعض الأحيان في انحراف مسار التدفقات والفيضات في أماكن أخرى: مما يجعل الهجرة أمرا غير مقبول من الكثيرين. وغالبا ما يصب المعترضون على العولمة انتقاداتهم على موجة الهجرة السابقة، وهذا الاعتراض نجده في عديد من البلدان في الوقت الحالي.

موجات عكسية

وتوجد عدة تفسيرات تاريخية لردود الفعل العنيفة ضد العولمة.

أولا، عادة ما يوجد رد فعل نفسي تجاه أي شيء جديد غير معتاد. فقد أصبح الناس متخمين من كثرة التفاعل، وباتوا يتعدون عن كل ما هو أجنبي ويسعون إلى الاحتماء من التهديدات العالمية والدمار الذي يسود العالم.

وغالبا ما تحول موضوع التجارة البعيدة إلى استنكار لإقبال

غالبا ما تحول موضوع التجارة البعيدة إلى استنكار لإقبال الناس على السلع الكمالية غير الضرورية

الناس على السلع الكمالية غير الضرورية. غير أن الفيلسوف اليوناني أرسطو والفيلسوف المسيحي توماس أكويناس الذي جاء بعده في القرون الوسطى أقرا بالحاجة إلى المتاجرة في بعض المنتجات عبر مسافات بعيدة، ولكنهما اعتبرا أن الإنتاج المحلي خيار أفضل من الناحية الأخلاقية نظرا لأنهما كانا يؤمنان بأن الأجانب يسهمون في اضطراب الحياة المدنية (دراسة Irwin, 1996). وقد اشتكى الفيلسوف الروماني بلينيوس الأكبر من أن ارتفاع ثمن الواردات من السلع الكمالية غير الضرورية من الهند والصين وشبه الجزيرة العربية تستنزف موارد روما، كما اشتكى الشاعر سيكستوس بروتيريوس من أن «روما العظيمة تسقط بسبب ثروتها». كذلك اعترض العالم الديني مارتين لوثر، وهو الشخص الأبرز على الإطلاق في حركة الإصلاح البروتستانتي، على المنتجات الكمالية الإيطالية التي اكتسحت السلع الألمانية محلية الصنع. وكانت الثورة الأمريكية في بدايتها أيضا ثورة مناهضة للعولمة — ضد الضرائب البريطانية، ولكن أيضا ضد أحد المنتجات الكمالية (الشاي) للشركات الإنجليزية متعددة الجنسيات.

وقد تضمنت الثورة على الهجرة وضع سياسات لحماية مصالح المواطنين. ففي عام ١٨٨٢، وافق الكونغرس الأمريكي على قانون استبعاد الصينيين الذي نص على منع العمال الصينيين من دخول البلاد (وتقديم الصينيين عند وصولهم شهادة تثبت وظيفتهم). وكان يتم مد العمل بالقانون بصفة منتظمة (وألغى في نهاية المطاف في عام ١٩٤٣). كذلك تمت الموافقة على مشروعات قوانين للحد من الهجرة — ولكن رئيس الجمهورية كان دائما ما يعارضها حتى بداية الحرب العالمية الأولى.

ويوجد تفسير تاريخي آخر: فالعولمة تنهار خلال الأزمات المالية. ويمثل التمويل الرابطة الأضعف على الإطلاق بين الروابط

(Williamson, 1999). ولكن هذا العصر لم يكن فترة العولمة الوحيدة. فالشواهد التاريخية تشير إلى وصول التجارة إلى مختلف أرجاء العالم خلال فترة الإمبراطورية الرومانية عندما كان يتم تداول العملات المعدنية الرومانية بعيدا عن المدينة الخالدة في المناطق الساحلية في سريلانكا وفييت نام. وتلى ذلك فترات شهدت زيادة هائلة في التجارة العالمية والتمويل. وخلال العديد من تلك الفترات، تم إحياء الأفكار المستمدة من العصر الكلاسيكي والعصر الروماني للعولمة (والسيادة العالمية). كما حدث خلال الانتعاش الاقتصادي في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر (الخلفية الاقتصادية لعصر النهضة). أو القرن الثامن عشر عندما فتحت التكنولوجيا المتطورة وزيادة سهولة الاتصالات الطريق أمام إنشاء إمبراطوريات عالمية (بريطانية وفرنسية).

وتوجد علاقة وثيقة بين التكنولوجيا والعولمة، حتى أنه يمكننا تسمية هذه الظاهرة باسم «العولمة التكنولوجية». وكان المحرك البخاري هو السبب وراء الترابط العالمي الذي شهده القرن التاسع عشر. فقد ساهمت المحركات البخارية في قطارات السكك الحديدية في فتح قارات جديدة وأتاحت للمزارعين إنتاج السلع الزراعية الأساسية وإرسالها إلى أسواق بعيدة عن بلدانهم. وربطت المحركات البخارية بين القارات، وساهم التراجع الحاد في تكلفة النقل في تشجيع الاندماج السوقي. وقد استلزم تنسيق عمليات النقل توافر المعلومات، وأتاحت خدمة التلغراف — التي عبرت المحيطات عام ١٨٦٥ عندما تم تركيب أول كابل ثابت عبر المحيط الأطلسي — المعلومات التي كانت الأسواق في حاجة إلى معرفتها.

وبفضل تكنولوجيا الاتصالات — ونعني بذلك انتشار الطباعة والجرائد — تمكن الناس أيضا من معرفة المزيد عن البلدان الأخرى ومقارنة الواقع الصعب الذي يواجهونه في كفاحهم اليومي بالعالم الأسطوري البعيدة التي كانت تبشر بالوفرة والسعادة. وكان الناس على استعداد لتحمل المخاطر في سبيل الارتحال إلى هذه الأماكن. وكانوا دائما يفكرون بواقعية، حيث كانوا يرون أنهم حتى وإن لم يستطيعوا تحقيق حلم الأرض الموعودة، فقد يتحقق ذلك لأبنائهم.

صمامات الأمان

ولكن الهجرة أكثر من مجرد أفراد يبحثون عن حياة أفضل. فبوجه أعم، يمكن أن تكون الهجرة صماما لتخفيف الضغوط الاجتماعية في البلدان التي يرحل عنها المهاجرون. وقد كانت الهجرة حلا للمشكلات الناتجة عن التغيرات التكنولوجية — وعن العمليات التجارية — التي أدت إلى انتفاء الغرض من أنشطة اقتصادية بأكملها. فالهجرة مكنت الأفراد من خلق حياة جديدة وفرص جديدة.

وفي حالة عولمة القرن التاسع عشر، ساهم انتقال الناس بعيدا عن بلدان الهامش الأوروبي شديدة الفقر (أوروبا الشرقية والبلدان الأورومتوسطية والبلدان الإسكندنافية) إلى ارتفاع الدخل. وفي حالة البلدان الإسكندنافية تحديدا، زاد الرخاء بصورة غير مسبوقة. وقد هاجر ٣٠ مليون شخص من أوروبا إلى الولايات المتحدة بين منتصف القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وذهب ٦,٥ ملايين شخص إلى الأرجنتين و٥ ملايين شخص إلى كندا. وكانت نسبة السكان الأمريكيين المولودين بالخارج أعلى قبيل الحرب العالمية الأولى منها في الوقت الحالي.

وقد عبر عالم الاقتصاد ألبرت هيرشمان عن الديناميكية السياسية للهجرة — وهو ما يعكس جزئيا دون شك تجربته في الهروب من الاضطهاد السياسي والعرق في ألمانيا النازية (راجع دراسة Hirschman, 1970). وكلما كان الانتقال (الخروج) سهلا، قل الارتباط بالمجتمع السياسي في البلد الأم (الولاء) وقلت الحاجة إلى

قناعة بأن ألمانيا والولايات المتحدة تزدادان قوة عاما بعد الآخر بينما تتراجع القوة البريطانية.

ورابعا، تنهار الروابط العالمية بسبب الحروب التي تنشأ عن الاضطرابات الناجمة عن التشوهات الجغرافية السياسية التي تسببها العولمة ومواطن الضعف والتعاقد الاستراتيجي. ووفقا لوجهة نظر مستمدة من المفكر القانوني والفيلسوف السياسي الفرنسي مونتيسكيو، فإن التجارة تولد السلام. وأثار نفس الفكرة البريطاني جون برايت وريتشارد كوبدن اللذين كانا من أكبر مؤيدي التجارة الحرة في القرن التاسع عشر. ووردت «فكرة السلام» الأشهر على الإطلاق في كتاب *The Great Illusion* (1913) للكاتب نورمان أنجيل الذي قال «القوى الاقتصادية غير الملموسة تجهض قوة الأيدي». وقد أوضح أنجيل كيف تغيرت طبيعة السيادة والإمبراطورية نتيجة التعاقد الاقتصادي. ووجد تناقضا كبيرا بين هذه الفكرة وإمبريالية النموذج الروماني الذي استمد قيمته من الشعوب الخاضعة له. ويقول «لم تكن روما في حاجة إلى إنشاء أسواق أو البحث عن مجالات لتوظيف رأسمالها. ولكننا نحتاج إلى ذلك».

ولكن هذا التعاقد أمكن معه استخدام تهديد الاضطرابات النظامية كأحد أدوات سياسة القوة (دراسة Lambert 2012). فالشبكات المعقدة في العالم المتعولم والطريقة التي يمكن بها استخدام تلك الشبكات في نشر الآثار يجعلها أداة مثالية في صراع القوى. وفي الوقت نفسه، فإن الاستراتيجيات التي تستخدم قوة الشبكات ليست استراتيجيات بسيطة؛ فخطر الاضطرابات يمكن أن يأتي بسهولة مرة أخرى ليطول منشأ هذا الخطر. وخلال الحرب العالمية الأولى، طالت الاضطرابات الاستراتيجية جميع الأطراف. فقد بدأت بريطانيا الحرب بفرض حصار واسع النطاق، وفي عام ١٩١٧ شنت ألمانيا حربا ضارية بالغواصات، وأدت الاستراتيجية في الحالتين إلى نتائج عكسية. ولكن الأوان كان قد فات.

الدروس المستفادة من العولمة

عادة ما نستنبط الحقائق من التطورات الجارية في كل مرحلة من مراحل العولمة، ونعتقد أن تلك المرحلة بالذات ستستمر إلى الأبد — سواء مرحلة الثقة والصعود أو مرحلة الكساد والغضب نتيجة الهبوط. ويتسبب انقطاع الاتجاه السعودي في شعور عميق بالزعزعة والخيبة.

وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية، ظهر منطوق مماثل لمنطق القرن الماضي دفع البنوك الألمانية والأمريكية إلى الرغبة في إصلاح مؤسساتها المالية. بل وإلى التفكير في شكل مالي واقتصادي جديد للعالم. وكانت الولايات المتحدة، رغم أنها محور الأزمة المالية لعام ٢٠٠٧-٢٠٠٨، أقدر على تخطي الأزمة من المناطق الصناعية المتقدمة الأخرى بفضل نظامها المالي العميق والمتطور. وأثارت هذه التجربة نقاشات واسعة في أوروبا وآسيا حول كيفية محاكاة تطور ومرونة النظام الأمريكي، على غرار الألمان الأمريكيين الذين حاولوا التعلم من نموذج لندن وبنك إنجلترا عقب أزمة ١٩٠٧.

وكما حدث منذ قرن مضى، استمد كل بلد من بلدان العالم دروسا معينة من تجربة عدم الاستقرار. فبالنسبة لصناع السياسات في الصين، انصب التركيز الأساسي على أن يكون للصين دور أكبر في تمويل التجارة لا سيما وأن جزءا كبيرا من النمو من التجارة الأجنبية مقوم بالرنمينبي الصيني. وتجري في الصين حاليا نفس النقاشات التي كانت تدور في أمريكا في بداية القرن الماضي بشأن استخدام أوراق القبول التجارية الصادرة في نيويورك بدلا من تلك الصادرة في لندن.



قاطرة ومجموعة من الحافلات على شبكة السكك الحديدية الغربية العظمى بمحطة كليفتون في أونتاريو، كندا.

الدولية. وتسهم العولمة في اتساع دائرة الأزمات المالية. ويتضح من التاريخ الاقتصادي أنه خلال العقد التاسع عشر الذي شهد عصر الاندماج في إطار قاعدة الذهب، فاق حجم التدفقات الرأسمالية بين البلدان حجمها خلال العقدين التاليين للحرب العالمية الثانية عندما تراجعت درجة الارتباط المالي. ولكن كان هناك أيضا عدد أكبر من الأزمات المصرفية خلال فترة العمل بقاعدة الذهب. وتحديدا، نشأت نزعة قومية جديدة عقب الأزميتين الماليتين الكبيرتين اللتين وقعتا في عام ١٩٠٧ و عام ١٩٢٩، وتم تحميل الأجنبي والتأثير الأجنبي مسؤولية هذه الأزمات.

ويتمثل الافتراض الثالث في أن الطبيعة المتقلبة للتمويل أو انهياره عادة ما يثيران مناقشات بشأن آليات عمل النظام الدولي والمزيد من الحساسية تجاه الديناميكيات العالمية. ونستمد من إحدى الأزمات، وهي أزمة عام ١٩٠٧، دروسا مهمة بشأن تأثير الأزمات المالية وكذلك الطريقة التي يمكن للتمويل من خلالها تغيير السياسة. فعقب عام ١٨٧١، كانت بريطانيا، ولندن تحديدا، هي محور الجزء الأكبر من النظام المالي العالمي. وقد ولدت موجة الذعر التي سادت في أكتوبر ١٩٠٧ الرغبة لدى القوى الصناعية الجديدة سريعة النمو، لا سيما ألمانيا والولايات المتحدة، الرغبة في حشد القوى المالية. وقد بدأت الأزمة في الولايات المتحدة، حيث أدت زيادة الطلب على النقد إلى ارتفاع أسعار الفائدة ومن ثم اجتذاب واردات الذهب، ولكنها أدت أيضا إلى ارتفاع أسعار الفائدة في بلدان أخرى، مما فرض ضغوطا عديدة على البنوك في مصر وإيطاليا والسويد وألمانيا — أي جميع بلدان العالم تقريبا.

وقد أقتنت تجربة عام ١٩٠٧ بعض الممولين الأمريكيين بضرورة إنشاء نظام تداول تجاري في نيويورك يتيح إصدار السندات لتمويل التجارة بنفس الطريقة المرنة التي تتيحها سوق لندن الناشئة العميقة (راجع دراسة Broz 1997 ودراسة Eichengreen and Flandreau 2010). وكان بول ووربيرغ هو الشخصية الأبرز على الإطلاق في الدعوة لإنشاء سوق أمريكية لشهادات القبول المصرفي (حيث يتم تداول الأدوات قصيرة الأجل التي تستخدم عادة في تمويل الصادرات والواردات). وأصبح ووربيرغ من الأطراف الفاعلة في تصميم نظام الاحتياطي الفيدرالي، وهو البنك المركزي الأمريكي. وكان هذا المهاجر الأمريكي هو الأخ الأصغر لأحد كبار المصرفيين في هامبرغ، وهو ماكس ووربيرغ المستشار الشخصي للديكتاتور الألماني فيلهلم الثاني. وقد دعا الأخوان ووربيرغ على جانبي المحيط الأطلنطي إلى إنشاء مؤسسات ألمانية أمريكية لتكون بدلا للمؤسسات البريطانية التي تحتكر القوى الصناعية والمالية. فقد كانت لديهما

ويتمثل أحد الدروس التي تعلمتها أوروبا في الحاجة إلى أصول آمنة وسوق أقوى للسندات الحكومية، وهو ما يستدعي استحداث أوراق مالية أوروبية موحدة مماثلة لأذون الخزانة الأمريكية. ويستدعي ذلك

إصدار ورقة مالية موحدة يتطلب إجراء تعديلات سياسية ودستورية داخلية في الاتحاد الأوروبي

للمن المناقشات التي دارت في ألمانيا منذ مائة عام في أعقاب أزمة ١٩٠٧. ويقر العديد من علماء الاقتصاد في أوروبا وخارجها بمزايا التجربة الأمريكية عندما أنشأ ألكسندر هاملتون الجمهورية الجديدة اعتماداً على مفهوم الدين الوطني الموحد. ولكن إصدار ورقة مالية موحدة يتطلب إجراء تعديلات سياسية ودستورية داخلية في الاتحاد الأوروبي يصعب تصورها — وذلك على غرار سوق الدين الألمانية في بداية القرن العشرين التي كانت ستطلب إجراء تعديلات دستورية أوسع نطاقاً.

مباراة صفرية النتيجة

بالنسبة لبلدان أخرى، يبدو أن الدرس الأساسي المستمد من أزمة ٢٠٠٨ يكمن في أن العالم بطبيعته مكان للنزاع والصراع، وأن القوى العظمى تلعب مباراة صفرية النتيجة في كفاحها من أجل السلطة (دراسة 2011, Rachman). وليس من المستغرب أن المستهدفين من هذه الدبلوماسية المالية المكثفة يبحثون عن بدائل للدولار والنظام المالي العالمي. وفور وقوع الأزمة المالية العالمية، ألقى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خطاباً في مدينة سوتشي في سبتمبر ٢٠٠٨ أشار فيه صراحة إلى آراء النقاد الفرنسيين في ستينات القرن الماضي بشأن الميزات المفرطة التي ينفرد بها الدولار الأمريكي — فوضعه بوصفه عملة الاحتياطي العالمي تجنبه القيود السوقية المفروضة على العملات الأخرى. ومن الصعب تفسير موقف بوتين عقب عام ٢٠٠٨ غير أنه انعكاس للدرس الذي تعلمه من أزمة عام ٢٠٠٨، والذي يبدو حينئذ الولايات المتحدة. وكانت من أبرز سمات صفقة الغاز الصينية الروسية في عام ٢٠١٤ هي عدم تسعير المبيعات بالدولار الأمريكي — اتساقاً مع رغبة الصين في زيادة أهمية عملتها وهدف روسيا المتمثل في الحد من الاعتماد على الدولار الأمريكي في التجارة الدولية. وتزداد الهجرة أيضاً عقب الأزمات المالية والحروب والنزاعات المدمرة.

رؤية واعدة

خلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر النقدي الدولي لمؤسستي بريتون وودز في عام ١٩٤٤، أعرب وزير الخزانة الأمريكية آنذاك هنري مورغانثو عن رؤيته قائلاً:

«أتمنى أن يركز هذا المؤتمر على حقيقتين اقتصاديتين أساسيتين، أولهما أن الرخاء ليس له حدود ثابتة. فهو ليس مادة محدودة تتضاءل بالانقسام. بل العكس هو الصحيح. فالرخاء في بلد ما يزداد بزيادة الرخاء في البلدان الأخرى.... والحقيقة الثانية ملازمة للحقيقة الأولى. فالرخاء، مثله مثل السلام، غير قابل للقسمة.

إذ لا يمكن توزيع الرخاء بين البلدان الأوفر حظاً أو التمتع بالرخاء على حساب الآخرين».

ويشير المصطلح الفرنسي "globaliser" إلى معنى مختلف عن معنى هذا المصطلح في اللغة الإنجليزية (فالفرنسيون يستخدمون مصطلح "mondialisation" للتعبير عن العولمة). ويعني مصطلح globaliser إنشاء روابط بين مختلف القضايا، كالأمن والاقتصاد على سبيل المثال، أو بين تقييمات مختلف أنواع المخاطر بوجه أعم. وفي نهاية الحرب العالمية الثانية، وسعياً لإرساء نظام جديد للسلام العالمي، تم وضع تصميم موحد لمنظمة الأمم المتحدة والمنظمتين الاقتصاديتين متعددي الجنسيات: فالدول الخمس الأقوى على الإطلاق كانت هي نفسها البلدان الخمسة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. وكانت لهذه البلدان أيضاً الحصص الأكبر والمقاعد الدائمة في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ولكن حدث انفصال بين النظام السياسي والنظام الاقتصادي عندما لم يتم التصديق على اتفاقيات بريتون وودز من جانب الاتحاد السوفياتي، وشغلت جمهورية الصين الصغيرة (تايوان) مقعد صندوق النقد الدولي في البداية بسبب الثورة الشيوعية. ولم ينتقل المقعد إلى جمهورية الصين الشعبية إلا في عام ١٩٨٠.

وكان محور رؤية ١٩٤٤-١٩٤٥ هو الربط بين المجال السياسي والاقتصادي. ولكن في ظل انفصال الاقتصاد عن السياسة لاحقاً، أصبح من الأصعب أو من المستحيل حل المشكلات التي تنشأ في أي من المجالين. ومحاولة إيجاد الحلول تستلزم عودة الروح التي سادت في نهاية الحرب العالمية الثانية بغرض التوصل إلى إطار مؤسسي تتوافر فيه القدرات الفنية اللازمة للتخفيف من حدة الأزمات المالية ولكن يمكنه أيضاً خلق حالة من التوافق بين بلدان العالم على سبيل مشتركة للتقدم نحو تحقيق الأهداف المرجوة. ■

هارولد جيمس هو المؤرخ الجديد بصندوق النقد الدولي، وأستاذ التاريخ والشؤون الدولية بجامعة برنستون.

المراجع:

- Angell, Norman, 1913, *The Great Illusion: A Study of the Relation of Military Power to National Advantage* (Toronto: McClelland and Goodchild).
- Broz, J. Lawrence, 1997, *The International Origins of the Federal Reserve System* (Ithaca, New York: Cornell University Press).
- Eichengreen Barry, and Marc Flandreau, 2010, "The Federal Reserve, the Bank of England and the Rise of the Dollar as an International Currency, 1914-39," *BIS Working Paper 328* (Basel: Bank for International Settlements).
- Hirschman, Albert O., 1970, *Exit, Voice and Loyalty: Responses to Decline in Firms, Organizations, and States* (Cambridge Massachusetts: Harvard University Press).
- Irwin, Douglas A., 1996, *Against the Tide: An Intellectual History of Free Trade* (Princeton, New Jersey: Princeton University Press).
- Lambert, Nicholas, 2012, *Planning Armageddon: British Economic Warfare and the First World War* (Cambridge Massachusetts: Harvard University Press).
- McCraw, Thomas K., 2012, *The Founders and Finance: How Hamilton, Gallatin, and Other Immigrants Forged a New Economy* (Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press).
- O'Rourke, Kevin H., and Jeffrey G. Williamson, 1999, *Globalization and History: The Evolution of a Nineteenth-Century Atlantic Economy* (Cambridge, Massachusetts: MIT Press).
- Rachman, Gideon, 2011, *Zero-Sum Future: American Power in an Age of Anxiety* (New York: Simon & Schuster).